



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/38/301

S/15873

19 July 1983

ARABIC

ORIGINAL : SPANISH

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

مجلس الأمن

السنة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

البيدان ٢٥ و ٤٣ من القائمة الأولية*

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٧ / ٧١

بشأن توقيع وتصديق البروتوكول

الاضافي الأول لمعاهدة حظر

الأسلحة النووية في أمريكا

اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو)

رسالة مؤرخة في ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٣ ، وموجهة
الى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة
الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

أشرف بأن أكتب الى سعادتكم ، بناءً على تعليمات صريحة من حكومتي ، بشأن " مسألة
جزر مالفيناس " نظرا للاتجاه الخطير الذي اتخذته هذه المسألة نتيجة للتدابير الأخيرة التي
اتخذتها سلطات المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .

وقد استرعت حكومتي ، في مناسبات عديدة ، نظر سعادتكم والمجتمع الدولي ، إلى
التعارض القائم بين سياسة حكومة المملكة المتحدة فيما يتعلق بجزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية
وساندويتش الجنوبية بين أحكام ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بتسوية المنازعات الدولية بالوسائل
السلمية ، وقرار مجلس الأمن ٥٠٥ (١٩٨٢) وقرار الجمعية العامة ٣٧ / ٩ ، الذي يطلب صراحة
الى الحكومتين الأرجنتين والبريطانية التماس حل سلمي قائم على التفاوض للنزاع على السيادة. وعلى
الخصوص ، وجهت حكومتي النظر ، مرات عديدة ، إلى أن استمرار الوضع العسكري البريطاني في
الأراضي محل النزاع يعتبر عاملا حاسما في استمرار التوتر وعدم الاستقرار في جنوب المحيط
الأطلسي .

. A/38/50/Rev.1

*

وفي هذا الصدد ، أود أن أوجه نظركم الى التصريحات التي أدلى بها السيد مايكل هيللتاين ، وزير الدفاع البريطاني ، في جلسة مجلس العموم المنعقدة بتاريخ ٢٧ حزيران /يونيه الماضي بشأن قرار حكومته ببناء مطار استراتيجي جديد للاستخدامات المدنية والعسكرية في جزر مالديف ، في مارثشريدج ، على بعد حوالي ٣٠ كيلومترا من بورتو ارختينو . ويتوقع أن يبدأ العمل فيه في شهر تشرين الأول /اكتوبر القادم وينتهي في عام ١٩٨٦ . وسيقوم بتنفيذه مجموعة من شركات البناء البريطانية هي موم لينغ-ايمي-رودستون كونستركشن ستستخدم ٤٠٠ عامل لانجاز هذا المرفق العسكري الأساسي ، وسيتم نقل العمال والمواد الى جزر مالديف مع استخدام رأس الرجا الصالح في جنوب افريقيا ، قاعدة للدعم الاداري . وسيزود المطار الجديد بمدرجين ، طول أحدهما ٥٠٠ قدم ، وطول الثاني ٥٠٠ قدم ، وسيكون قادرا على استقبال الطائرات الضخمة .

وان قرار الحكومة البريطانية أن تبني في جزر مالديف مطارا تترك خصائصه أي شك في اعتزام انشاء قاعدة عسكرية جوية دائمة على هذه الأرض ، ليشكل تصعيدا ملحوظا في السياسة الاستفزازية تجاه الأرجنتين ، وهي سياسة لن تقتصر نتائجها على الاطوار المحدود للنزاع على السيادة فحسب ، بل يتجاوز الى النطاق الأوسع لأمن منطقة أمريكا اللاتينية ، حيث أن هذه التدابير تتجاوز بشكل واضح ما يدعى أنه ضرورات دفاعية عن الجزر .

وفي الواقع ، ان بناء مطار عسكري ، مقرونا بالنية التي لم يصدر تكذيب لها ، على انشاء قاعدة بحرية في الجزر يمكنها أن تأوي وأن تحون سفن حربية وغواصات نووية ، يوضح أن المملكة المتحدة البلد العضو في منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي ، واحدى الدول النووية ، تعتزم ادخال الأراضي المفتوحة من الأرجنتين في مخطط استراتيجي عالمي الطابع والآثار يشتمل ادخال الأسلحة النووية في المنطقة ، ويؤكد استهانة الحكومة البريطانية بمصالح أمريكا اللاتينية في ميدان السلم والأمن . ويؤكد ، علاوة على ذلك ، ان المملكة المتحدة لا تنتوى حل نزاعها مع الأرجنتين بالوسائل السلمية أو أن تتعاون في انهاء استثمار أراضي جنوب الأطلسي ، حيث أن التفسير الوحيد لهذا المشروع هو اصرار المملكة المتحدة على ادامة وجودها الاستعماري في الجزر .

ومن الواضح كذلك أن الدفاع المزعوم عن منح السكان حق تقرير المصير . وهو أمر أعطته حكومة المملكة المتحدة بصفة متكررة ، ليس الا ذريعة لاخفاء نواياها الاستراتيجية الحقيقية ، التي يمكن أن تسبب تغيرات لا يمكن التنبؤ بها في صميم طابع منطقة جغرافية واسعة كانت قد ظلت حتى الوقت الحاضر على هاش الوجود العسكري المكثف لدول من خارج القارة .

أما النتائج الخطيرة التي من الحتمي أن تتمخض عن قرار انشاء القاعدة الجوية ، فقد أمكن التنبؤ بها حتى في المملكة المتحدة نفسها ، حيث قامت دوائر مسؤولة بتخصير هذه

الخطوة الجديدة على وجهها الصحيح بأنها دليل على انعدام ارادة الحكومة البريطانية في حل النزاع مع الأرجنتين طبقاً لأحكام الميثاق وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة . بل ان مبررات السياسة الاستفزازية التي تتبعها الحكومة البريطانية لتزداد ضعفاً ازاء ما تهديه الحكومة الأرجنتينية بصفة متكررة من استعدادها للتعاون في البحث عن حل سلمي لجميع المشاكل المتصلة بالنزاع على السيادة وذلك من خلال التفاوض . ونتيجة لذلك ، تعتبر الحكومة الأرجنتينية أنه من غير المقبول أن تقوم المملكة المتحدة ، عن طريق سلسلة من الاجراءات الانفرادية ، بتغيير الوضع القائم في الجزر أو أن تسهم حكومات أخرى في هذه الاجراءات حيث أن ذلك سيعزز موقفاً يقلل من امكانية اجراء مفاوضات لحل النزاع .

وأرجو من سعادتكم العمل على تعميم هذه المذكرة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، في إطار المئتين ٢٥ و ٤٣ من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس الأمن ، وعرضها على اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

(توقيع) فيكتور أ . بوج
الوزير
القائم بالأعمال بالنيابة
للمبعثة الدائمة للأرجنتين
لدى الأمم المتحدة
